

Distr.
GENERAL

A/54/163
7 July 1999
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/SPANISH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ٧٦ (ج) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل: مراعاة المعايير البيئية في
صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة

تقرير الأمين العام

المحتوياتالصفحة

٢	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	كوبا
٤	المملكة العربية السعودية

أولا - مقدمة

في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٧٧/٥٣ ياء المعنون "مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة". وفيما يلي نص الفقرة ٥ من هذا القرار:

"تدعو جميع الدول الأعضاء إلى تزويد الأمين العام بمعلومات عن التدابير التي اتخذتها لتعزيز الأهداف المتوخاة في هذا القرار، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يتضمن هذه المعلومات إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين".

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالاسبانية]

[٢٧ ايار/ مايو ١٩٩٩]

أصبح المجتمع الدولي يقر على نحو متزايد بالضرورة الملحة لاتخاذ خطوات لحماية البيئة. وترى كوبا أن من الأهمية بمكان أن تشجع تلك التدابير بوضع وتنفيذ اتفاقات في مجالي نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

ولا بد من الإشارة إلى ضرورة احترام المعايير البيئية عند إعداد وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة والتسليم عند إعدادها بضرورة مراعاة الاتفاقات التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ فضلا عن الاتفاقات السابقة ذات الصلة.

وأنه لمن دواعي الارتياح الكبير أن يرى المرء ما حققه سكان العالم من نتائج باهرة في مجالي نزع السلاح وتحديد الأسلحة تصميميا منهم على عدم السماح باستخدام أسلحة الدمار الشامل لتهديد سلامة البيئة.

بيد أنه ورغم التقدم المحرز في حظر صنفين من أسلحة الدمار الشامل، لا يزال السلاح النووي يهدد وجود الجنس البشري ذاته وحماية وحفظ البيئة.

وقد كان ذلك أحد الأسباب الأخرى التي حدثت بكوبا إلى أن تضم صوتها إلى صوت الدول الأخرى التي تقترح أن يمنح مؤتمر نزع السلاح الأولوية إلى إنشاء لجنة خاصة تعنى بنزع السلاح النووي تشرع في إجراء مفاوضات بشأن برنامج لنزعه على مراحل بغية إزالة الأسلحة النووية نهائيا في أجل مسمى بموجب اتفاقية تعتمد في هذا الشأن.

وتقر كوبا أيضا بأن منع سباق التسلح النووي في قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها عامل من عوامل حفظ السلام وحماية البيئة. ولا أدل على ذلك من أنها طرف في معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها.

وتعي كوبا الأخطار المحتملة التي ينطوي عليها أي استخدام للنفايات المشعة مما يعني شن حرب إشعاعية وما يترتب على استخدام تلك النفايات المشعة من آثار أمنية على المستويات الوطني والإقليمي والدولي ولا سيما أمن الدول النامية وهي تعي أيضا ما في استخدامها من خطر يهدد حفظ البيئة.

وترى كوبا أن أي تدابير تتخذ لحماية البيئة عند إعداد وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة يجب أن تنشأ عن توخي نهج انفرادية وأخرى ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف.

وعليه، فإن من الأهمية بمكان أن يشدد، مثلا، فيما يتعلق بالعمل المتعدد الأطراف، على وجوب مراعاة متطلبات حماية البيئة أثناء المفاوضات التي يجريها حاليا في جنيف فريق الخبراء الحكوميين المخصص لتعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والأسلحة السمية وتدمير تلك الأسلحة، وذلك باعتماد تدابير مناسبة قد تشمل تدابير للتحقق.

ويشرف كوبا أن تكون طرفا في اتفاقية حظر واستحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وهي الاتفاقية التي تتضمن فيما تتضمن أحكاما بشأن أمن الأشخاص وحماية البيئة.

كما أن تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي فيما بين الدول هو أيضا عنصر أساسي في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ ياء.

وترى كوبا أن النقل الدولي للتكنولوجيا والخدمات والدراية العملية ذات الصلة لأغراض سلمية قد يعزز مراعاة المعايير البيئية المدرجة في اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وأخيرا وعلى سبيل الإشارة إلى ما تتخذه حاليا جمهورية كوبا من إجراءات على المستوى المحلي للترويج للأهداف الواردة في قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ ياء، هناك الآن في كوبا مجموعة كبيرة من

المؤسسات الكوبية التي تعالج مباشرة مواضيع الأسلحة البكتريولوجية والسمية أو الكيميائية وتحلل على نحو منتظم التقارير المنبثقة عن المفاوضات بشأن هذه المسائل في جنيف ولاهاي على التوالي.

المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالعربية]

[٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩]

إن المملكة العربية السعودية إذ تؤكد عدم امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل بشكل عام والأسلحة النووية بشكل خاص، لتؤكد أيضا مراعاتها للآثار البيئية الضارة المترتبة على استعمال أسلحة الدمار الشامل ودعوتها المستمرة للحفاظ على البيئة وعدم الإضرار بها أو المساس بمساهماتها الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة.
